المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/427 التخصصي

قضايا حول الانفتاح الاقتصادي لسورية على المحيط العربي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 21 نيسان، 2023 21 April

M E A K Weekly Economic Report No. 431

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/431 التخصصي

قضايا حول الانفتاح الاقتصادي لسورية على المحيط العربي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 21 نيسان، 21 April 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 431

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 431

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

Weekly Economic Report No. 431

Link to download the report as a PDF:

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/431 التخصصي

قضايا حول الانفتاح الاقتصادي لسورية على المحيط العربي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 21 نيسان، 21 April 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 431

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

Contents

1 – البيان الختامي للقمة العربية الـ 32 في مدينة جدة.. ترحيب بعودة سورية..... 4
2 – سوريا في الجامعة العربية: المنافع الاقتصادية مؤجّلة مرحلياً 17
3 – أبعاد اقتصادية مشروطة بكسر العقوبات الغربية.. خبراء يستشرفون أفق ما بعد عودة سورية إلى جامعة الدول العربية.. ...23
4 – مكاسب سوريا الاقتصادية من الانفتاح العربي: العقوبات وشبكة "الخوف" عقبة أولى 28
5 – تدعيم سياسات الانفتاح التجاري يُسهِّل النمو الاقتصادي من أجل الجميع.....33
6 – تفاؤل سوريّ بخطوات الانفتاح العربي: التعاون الاقتصاديّ حقيقي!.....42

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/431 التخصصي

قضايا حول الانفتاح الاقتصادي لسورية على المحيط العربي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 21 نيسان، 2023 21 April

M E A K Weekly Economic Report No. 431

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

1 – البيان الختامي للقمة العربية الـ 32 في مدينة جدة.. ترحيب بعودة سورية

الى الجامعة العربية وتكثيف الجهود للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية واتفاق على تعزيز التعاون العربي المشترك لمعالجة الآثار والتداعيات المرتبطة باللجوء والإرهاب

جدة . رويترز – كييف . ا ف ب– رويترز – الاناضول: رحبت الجامعة العربية في ختام قمة جدة بالسعودية باستئناف مشاركة سوريا في اجتماعات مجلس الجامعة، معربة عن أملها في أن يسهم ذلك بدعم استقرار سوريا والحفاظ على وحدة أراضيها.

وأدانت الجامعة العربية في "إعلان جدّة" بأشد العبارات، الممارسات والانتهاكات التي تستهدف الفلسطينيين في أرواحهم وممتلكاتهم ووجودهم كافة، وأكدت على أهمية تكثيف الجهود للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية، وإيجاد أفق حقيقي لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين

وفقا لمبادرة السلام العربية والقرارات الدولية ذات الصلة ومبادئ القانون الدولي.

واعتمدت القمة العربية المنعقدة في مدينة جدة السعودية، اليوم الجمعة، إعلان جدة، الذي تضمن بما في ذلك تعزيز الظروف المناسبة لعودة اللاجئين السوريين والحفاظ على وحدة وسلامة أراضي سوريا، ورفض التدخلات الأجنبية وأي وجود عسكري غير مشروع في البلد العربي.

القضية الفلسطينية

وتضمن الإعلان الختامي للقمة، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، إدانة الممارسات والانتهاكات التي تستهدف الفلسطينيين في أرواحهم ممتلكاتهم، والتأكيد على أهمية تكثيف الجهود للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية، والمطالبة بإيجاد أفق حقيقي لتحقيق السلام في فلسطين على أساس حل الدولتين.

سوريا

وفيما يتعلق بسوريا، تضمن الإعلان التأكيد على الترحيب بالقرار الصادر عن اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، الذي تضمن استئناف مشاركة وفود الحكومة السورية في اجتماعات مجلس الجامعة والمنظمات التابعة لها، والتشديد على أهمية مواصلة وتكثيف الجهود العربية الرامية لمساعدة سوريا على تجاوز أزمتها، وتعزيز الظروف المناسبة لعودة اللاجئين السوريين والحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي السورية، ورفض التدخلات الأجنبية وأي وجود عسكري غير مشروع بسوريا.

السودان

أكد الإعلان ضرورة التهدئة في السودان وتغليب الحوار والمحافظة على مؤسسات الدولة الوطنية، والتأكيد على الحيلولة دون أي تدخل خرجي يؤجج الصراع في السودان ويهدد الأمن والسلم الإقليمي، كما اعتبر اجتماعات جدة بين الفرقاء السودانيين خطوة مهمة يمكن البناء عليها.

وبخصوص الأزمة اليمنية، شدد إعلان جدة على دعم الجهود الأممية والإقليمية الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية، ودعم مجلس القيادة الرئاسي في اليمن لإحلال الأمن والاستقرار.

ليبيا

أكد إعلان جدة على ضرورة حل الأزمة الليبية في الإطار الليبي ودعم إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية كحل للخروج منها، وكذلك، دعم جهود توحيد القوات المسلحة الليبية وتثبيت وقف إطلاق النار.

وفيما يتعلق بلبنان، حث البيان السلطات اللبنانية على "مواصلة الجهود لانتخاب رئيس للبلاد وتشكيل حكومة بأقرب وقت ممكن، وإجراء إصلاحات اقتصادية للخروج من الأزمة الخانقة".

الصومال

ودعم الإعلان جهود الحكومة الصومالية في حربها الشاملة ضد الإرهاب، ولا سيما حركة الشباب للقضاء عليها، كما أشاد بالجيش الوطني الصومالي.

كما رحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المملكة العربية السعودية وإيران بوساطة صينية، والذي تضمن استئناف العلاقات الدبلوماسية، وإعادة فتح البعثات الدبلوماسية بين الرياض وطهران، وتفعيل اتفاقية التعاون الأمني والاقتصادي بين البلدين.

كما أدان الإعلان توغل القوات التركية في الأراضي العراقية، مطالباً الحكومة التركية بسحب قواتها دون شروط.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، أدان الإعلان كل أشكال العمليات الإجرامية التي شنتها المنظمات الإرهابية في الدول العربية والعالم، ودعا الدول العربية التي لم تصادق على "الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب" إلى التصديق عليها.

دعوة الأطراف اللبنانية للحوار وانتخاب رئيس للجمهورية

وبخصوص لبنان، أعربت الجامعة العربية عن تضامنها مع لبنان، وحثّت كافة الأطراف اللبنانية على التحاور لانتخاب رئيس للجمهورية يرضي طموحات اللبنانيين وانتظام عمل المؤسسات الدستورية وإقرار الإصلاحات المطلوبة لإخراج لبنان من أزمته.

والتقط القادة العرب ورؤساء الوفود المشاركة في القمة، صورة جماعية قبيل انطلاق الجلسة الافتتاحية.

بدوره، استقبل ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، القادة والزعماء العرب ورؤساء الوفود المشاركة في القمة العربية في جدة في مقر انعقادها.

وكان بارزاً، استقبال بن سلمان، للرئيس السوري بشار الأسد، تمهيداً لانطلاق الجلسة الافتتاحية.

كذلك، أفادت وكالة "سانا" السورية، أنّ الرئيس السوري بشار الأسد صافح أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، قبل الدخول إلى قاعة انعقاد القمة، وتلا ذلك حديث جانبي بينهما.

بدوره، رحّب الوزير الأول الجزائري، أيمن بن عبد الرحمن، بعودة سوريا إلى جامعة الدول العربية. وجدد عبد الرحمن، تضامنه الكامل مع الشعب الفلسطيني مطالباً "المجتمع الدولي بوقف الاعتداءات الممنهجة عليه".

كما أعرب عن انفراج العلاقات العربية مع تركيا وإيران، داعياً المجتمع الدولي إلى وضع حد لسياسة الاستيطان الإسرائيلية.

وأضاف عبد الرحمن أنّ "هناك مؤشرات، لظهور نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب على حساب القطبية الواحدة".

وبعد كلمة الوزير الأول الجزائري أيمن بن عبد الرحمن سلّمت الجزائر، السعودية رئاسة القمة العربية الثانية والثلاثين.

ورحّب ولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان بن عبد العزيز أمام الزعماء العرب في مستهل انعقاد القمة العربية في جدة الجمعة، بعودة الرئيس السوري بشار الأسد لحضور اجتماعات جامعة الدول العربية بعد غياب دام أكثر من عقد.

وقال ولي العهد السعودي في كلمته "يسرنا اليوم حضور الرئيس بشار الأسد لهذه القمة، وصدور قرار جامعة الدول العربية بشأن استئناف مشاركة وفود الحكومة السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية".

وأضاف "نأمل أن يسهم ذلك في دعم استقرار سوريا، وعودة الأمور إلى طبيعتها، واستئناف دورها الطبيعي في الوطن العربي، بما يحقق الخير لشعبها، وبما يدعم تطلعنا جميعاً نحو مستقبل أفضل لمنطقتنا".

وقال بن سلمان في كلمته اليوم الجمعة إن المملكة مستعدة للتوسط بين روسيا وأوكرانيا.

وأضاف "نجدد تأكيد موقف المملكة الداعم لكل ما يسهم في خفض حدة الأزمة في أوكرانيا، وعدم تدهور الأوضاع الإنسانية، واستعداد المملكة للاستمرار في بذل جهود الوساطة، بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا".

وتابع قائلا إنه يأمل في أن تؤدي عودة سوريا إلى الجامعة العربية إلى انتهاء أزمتها.

من جانبه، رحّب الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، بالاتفاق بين السعودية وإيران.

ولفت أبو الغيط إلى أنّ "قمة جدة فرصة لاستعادة قضايا عربية تركت للآخرين منذ زمن".

وأكد أبو الغيط في كلمته أن "ثمة فرصة لا ينبغي تفويتها لمعالجة الأزمة" في سوريا.

من جهته حث الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الدول في قمة جامعة الدول العربية اليوم الجمعة على دعم مبادرته للسلام لإنهاء الحرب الروسية في بلاده.

وقال زيلينسكي، الذي يقوم بأول رحلة له إلى المملكة، في خطاب إن الوفود ستتلقى نص خطة السلام المكونة من 10 نقاط وطلب منهم العمل مع أوكرانيا مباشرة دون وسطاء.

وأكد الرئيس الأوكراني، أمام القمة العربية، والتي يحضرها كضيف شرف بناء على دعوة من العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، أن "أوكرانيا لن تخضع أبدا للمطامع الروسية" كما ثمن الوساطة السعودية للإفراج عن الأسرى.

وقال زيلينسكي "لم نختار الحرب ولم ننخرط في أي أعمال عدائية في أراضي دول أخرى".

وتابع الرئيس الأوكراني بالقول" إننا مجبرون على مواصلة القتال ولا أحد يوافق على تسليم أرضه ".

وأكد زيلينسكي أن"ما يحدث في بلادنا (أوكرانيا) حرب وليس مجرد نزاع".

وأعلن الرئيس الأوكراني أن "كييف تعمل على إنهاء الحصار البحري المفروض من روسيا على موانئنا ".

وثمن الرئيس زيلينسكي" الوساطة السعودية للإفراج عن الأسرى الأوكرانيين لدى روسيا ".

قال عاهل الأردن الملك عبد الله الثاني، الجمعة، إن عودة دمشق للجامعة العربية "خطوة تسهم بجهود إنهاء أزمتها".

جاء ذلك خلال كلمته التي ألقاها في القمة العربية المنعقدة بمدينة جدة السعودية.

ورحب الملك عبد الله، "بعودة سوريا إلى الجامعة العربية"، قائلا إنها "خطوة مهمة نأمل أن تسهم في جهود إنهاء الأزمة".

وأوضح أن بلاده حذرت مرارا "من استمرار الأزمة السورية دون حل؛ حيث دفع الشعب السوري الشقيق ثمنها غاليا، وانعكست آثارها علينا جميعا".

وقال في سياق آخر، "ما تزال القضية الفلسطينية محور اهتمامنا، ولا يمكن أن نتخلى عن سعينا لتحقيق السلام العادل والشامل، والذي لن يتحقق إذا لم يحصل الشعب الفلسطيني الشقيق على حقه في الدولة المستقلة (..)".

وتابع: "لا يمكن للسلام والأمن أن يتحققا مع استمرار بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي وهدم البيوت وتهجير الفلسطينيين من أراضيهم، وتدمير

الفرص المتبقية لتحقيق (مبدأ) حل الدولتين؛ الذي يمنح للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، فالبديل عن ذلك سيضع المنطقة بأكملها على طريق الصراع المستمر".

وأوضح ملك الأردن أن "منظومة العمل العربي المشترك بحاجة دوما إلى التطوير والتجديد، وهنا يأتي دور جامعة الدول العربية في العمل على تعظيم التعاون وخاصة الاقتصادي بين دولنا، لمواجهة تحديات الأزمات الدولية".

ودعا إلى "تكثيف اللقاءات العربية الدولية على أعلى المستويات لتحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة وتوحيد الجهود (العربية) السياسية والأمنية"، قائلا: "لا مجال للتباطؤ في انتهاز الفرص أمامنا، تحقيقا لمصالح بلداننا وشعوبنا".

وقال الملك الأردني عبد الله الثاني إنّ "القضية الفلسطينية لا تزال محور اهتمامنا ولا يمكن أن يتحقق السلام مع استمرار بناء المستوطنات".

وحذّر الملك الأردني عبد الله الثاني مراراً من استمرار الأزمة السورية دون الوصول إلى حلّ، وخصوصا ازمة اللاجئين، مرحباً بعودة سوريا إلى الجامعة كخطوة أولى لحلّ الأزمة.

وقال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إنّ "الاعتماد على قدراتنا الذاتية لحسم قضايا هامة أصبح ضرورياً".

وأردف السيسي أنّ "مصر مستمرة في جهودها لتثبيت التهدئة في غزة".

وتابع أنّ "أزمة السودان إذا لم تُحل ستنعكس سلباً على المنطقة".

وأشار السيسي إلى أنّ "عودة سوريا إلى الجامعة العربية هي خطوة لتفعيل دور الجامعة".

من ناحيته، قال ممثل الاتحاد الأفريقي في القمة العربية إنّ "الحل في السودان لن يكون عسكرياً".

وأضاف أنّ "مغامرة العنف في السودان تهدد المنطقة كلها بالتشظي".

وتطلّع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أمين حسين طه إلى تكثيف التعاون بين المنظمة والجامعة العربية في مجالاتٍ عدّة.

ومن جهته قال الرئيس السوري بشار الأسد، إن العرب أمام "فرصة تاريخية" لإعادة ترتيب البيت العربي بأقل قدر من التدخل الأجنبي.

وأضاف الأسد أن علينا أن نبحث عن العناوين الكبرى التي تهدد مستقبلنا وتنتج أزماتنا كي لا نغرق ونغرق الأجيال القادمة بمعالجة النتائج لا الأسباب.

وأضاف الأسد: العناوين كثيرة لا تتسع لها كلمات ولا تكفيها قمم، لا تبدأ عند جرائم الكيان الصهيوني المنبوذ عربياً ضد الشعب الفلسطيني المقاوم ولا تنتهي عند الخطر العثماني ولا تنفصل عن تحدي التنمية كأولوية قصوى لمجتمعاتنا النامية، هنا يأتي دور الجامعة العربية لمناقشة القضايا المختلفة ومعالجتها شرط تطوير منظومة عملها.

وتابع الأسد أنه في القضايا التي تشغلنا يوميا لا يمكننا معالجة الأمراض عبر معالجة الأعراض، فكل تلك القضايا تنتمي لعناوين أكبر لم تعالج في مراحل سابقة، لا بد من معالجة التصدعات التي نشأت خلال عقد مضى والأهم هو ترك القضايا الداخلية لشعوبها لإدارة شؤونها، وما علينا إلا أن نمنع التدخلات الخارجية في شؤونها.

وأكد أن العمل العربي المشترك بحاجة إلى رؤى واستراتيجيات وأهداف مشتركة.

وتمنى الأسد أن تشكل القمة بداية مرحلة جديد للعمل العربي للتضامن فيما بيننا لتحقيق السلام في منطقتنا والتنمية والازدهار بدلا من الحرب والدمار، متوجها بالشكر العميق لرؤساء الوفود الذين رحبوا بوجودنا في القمة وعودة سوريا إلى الجامعة العربية.

وشكر الرئيس السوري كذلك، خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد على الدور الكبير الذي قامت به السعودية وجهودها المكثفة التي بذلتها لتعزيز المصالحة في منطقتنا ولنجاح هذه القمة.

من جانبه، طالب الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الجمعة، المجتمع الدولي بـ"محاسبة إسرائيل على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني"، رافضا "استباحة الاحتلال لأرضهم ومقدساتهم".

جاء ذلك في كلمة له خلال القمة العربية في دورتها الـ 32 في مدينة جدة السعودية.

وقال: "نؤكد رفضنا لاستمرار استباحة الاحتلال لأرضنا ومقدساتنا".

وطالب الرئيس عباس المجتمع الدولي بـ"العمل على توفير الحماية للشعب الفلسطيني ومحاسبة إسرائيل على جرائمها بحقه".

وأضاف أن "إسرائيل ارتكبت 51 مجزرة منذ النكبة عام 1948، ودمرت 530 قرية فلسطينية".

ودعا الرئيس الفلسطيني، لدعم تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الأخير، وتقديم المرافعة المكتوبة من الدول العربية أمام محكمة العدل الدولية، لإصدار رأيها الاستشاري، وفتواها، حول قانونية وشكل وأهلية النظام الذي أقامته إسرائيل على أرض فلسطين.

واتهم إسرائيل بـ"التنكر للاتفاقات الموقعة والقرارات الأممية والتمسك بمشروع صهيوني استعماري بديل يقوم على استمرار الاحتلال والتطهير العرقي والفصل العنصري".

وقال: "هذا الوضع القائم والخطير، يضعنا أمام مسؤوليات عديدة واستحقاقات واجبة، أهمها تسريع الخطى لتغيير هذا الوضع قبل فوات الأوان، لأن إسرائيل لن تنعم بالأمن والسلام دون نيل الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله".

وأضاف: "نحن على ثقة بأن القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ستكون في صُلب اهتمامات القمة العربية، من أجل إيجاد حل عادل وشامل ينهي الاحتلال الإسرائيلي لدولتنا".

وشدد على أن "مثل هذا الحل يجب أن يستند إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي نتمسك بها كسبيل أكيد لتحقيق السلام في المنطقة".

وفي 31 ديسمبر /كانون الأول صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة، لصالح قرار طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن ماهية الاحتلال الإسرائيلي والتبعات القانونية لاحتلال الأراضي الفلسطينية.

ومحكمة العدل الدولية ومقرها لاهاي، أعلى محكمة تابعة للأمم المتحدة تتعامل مع النزاعات بين الدول، وأحكامها ملزمة غير أنها لا تملك سلطة إنفاذها.

وصوت لصالح القرار الذي تقدمت به فلسطين، أغلبية بـ87 دولة، فيما صوتت إسرائيل والولايات المتحدة و24 عضوا آخرين ضد القرار بينما امتنع 53 عن التصويت.

بدوره ندد الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني، الجمعة، على أن العمل العربي المشترك "لا يقوى إلا بالشراكات الاقتصادية"، داعيا إلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدان العربية.

جاء ذلك في كلمة له خلال أعمال القمة العربية المنعقدة بمدينة جدة السعودية.

وأعلن الغزواني استضافة بلاده لـ"القمة العربية التنموية" في أغسطس/آب المقبل، داعيا كافة الدول العربية للمشاركة بقوة فيها.

وشدد على ضرورة حل الخلافات بين البلدان العربية لترقية العمل المشترك الذي لا يقوى إلا بالشراكات الاقتصادية، داعيا إلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي.

ورحب الغزواني بعودة دمشق للجامعة العربية، معربا عن أمله في أن "تستعيد سوريا دورها المحوري في تعزيز العمل العربي المشترك".

ودعا إلى ضرورة العمل من أجل الوقف الفوري للقتال في السودان والبحث عن حلول سلمية تنهي الأزمة التي يعرفها هذا البلد.

كما أكد الغزواني تمسك بلاده بالحلول التي تحفظ السيادة في ليبيا.

وبخصوص الشأن الفلسطيني، عبر الغزواني عن إدانته للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، مشددا على موقف بلاده المطالب بإقامة دولة فلسطينية مستقلة وفقا للمبادرة العربية وللمرجعيات الدولية ذات الصلة.

قمن جانبه قال ممثل السودان في القمة العربية المنعقدة بالسعودية، الجمعة، "إذا جنحت القوات المتمردة (الدعم السريع) للسلم فسنجنح له، وإذا وضعت السلاح سنعفو عنها".

وخلال كلمة أمام القمة العربية بمدينة جدة، أضاف ممثل السودان، دفع الله الحاج يوسف: "نؤكد أنه إذا ألقت القوات المتمردة سلاحها فسنعفو عنها، فنحن لسنا دعاة حرب لكنها فرضت علينا".

وأوضح أن "رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان، حالت الظروف في البلاد دون مشاركته في القمة"، مشيرا أن "البرهان بين قواته ويقود معركة الكرامة ضد التمرد".

وشدد الحاج يوسف على أنه "لا مجال للتشكيك في قدرة الجيش السوداني على حسم وإنهاء التمرد"، واستطرد: "كنا قادرين على حسم التمرد سريعا لكن الدعم السريع اتخذ المواطنين دروعا بشرية".

وذكر أن قوات الدعم السريع "ارتكبت جرائم ضد الإنسانية بحق المدنيين، ولم تلتزم بأي هدن إنسانية، وهاجمت مقرات البعثات الدبلوماسية بالخرطوم واعتدوا عليها".

ومضى قائلا: "نشعر بالقلق من غض المجتمع الدولي الطرف عن انتهاكات حركة التمرد".

وأكد على أن "السودان يثق في وقوف الجامعة العربية معه ومساندته في إعمار البلاد التي تضررت جراء الحرب".

ومنذ 15 أبريل/ نيسان الماضي، يشهد السودان اشتباكات عنيفة بين الجيش بقيادة البرهان، وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو "حميدتي"، شملت العاصمة الخرطوم وعدة مدن شمالي وغربي البلاد، وأوقعت العديد من القتلى والجرحى، وتسببت بأزمة إنسانية حادة.

https://www.raialyoum.com/%D8%A8%D8%AF%D8%A1-%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%80-32-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%AC/

2 – سوريا في الجامعة العربية: المنافع الاقتصادية مؤجّلة مرحلياً

ما قاله حسام زكي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية بخصوص أثر العقوبات الأمريكية هو ما كنت قد ذهبت إليه في هذا المقال، الذي أنجز الأسبوع الماضي ونشر أمس في موقع الميادين نت...

زياد غصن

قد لا تبدو أمنيات السوريين بعد استعادة دمشق لمقعدها في جامعة الدول العربية كبيرة، وذلك قياساً بما نتج عن الأزمة الطويلة من مشاكل وأوضاع شديدة التعقيد والتعمّق على مختلف المستويات الإنسانية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، وقياساً كذلك بالحالة العربية العاجزة والمتأثرة بمواقف القوى العالمية الكبرى، وليس أدلّ على ذلك من العقوبات الغربية المفروضة على سوريا منذ العام 2011، والتي لم يجرؤ أحد من الدول على خرقها.

لكنّ تلك الأمنيات على تواضعها لا تمنع من سؤال البعض في الشارع السوري عن أثر تلك العودة على تطورات الشأن الاقتصادي الداخلي، وما إذا كان الوضع المعيشي في البلاد سوف يشهد تحسّناً أياً كانت نسبته. وهناك من يذهب أبعد ويسأل: هل ستتمّ مساعدة الحكومة على ضبط سعر الصرف؟ هل ستفتح الحدود أمام الصادرات والمستوردات السورية؟

هذه الأسئلة وغيرها هي أكثر ما يجري تداوله في جلسات نقاش السوريين حول الأخبار الأخيرة المتعلّقة باستعادة بلادهم لمقعدها في الجامعة العربية، والإجابات غالباً ما تتركّز على تقييم أمرين: الأول فرص إمكانية تأسيس تعاون اقتصادي بين سوريا ودول عربية في بعض المجالات الضرورية.

والأمر الثاني يتعلّق بالمساعدات الاقتصادية التي يمكن أن تحصل عليها البلاد، والتي باستطاعتها أن تحدث أثراً مباشراً في حياة المواطنين.

وإذا أردنا أن نجيب على أسئلة السوريين من وجهة نظر خاصة، وبناء على ما هو متاح من معلومات وبيانات واستنتاجات، فإنه يمكننا أن نقسّم الإجابة إلى شقّين اثنين: الأول يتركّز على ما ورد في البيانين الصادرين عن اجتماعي جدة وعمان، وقرار وزراء خارجية الدول العربية القاضي باستئناف مشاركة وفود سوريا في اجتماعات مجلس الجامعة والمنظمات والأجهزة التابعة لها. والثاني يتمثل في الفرص التي يمكن أن تتمخّض عن حضور اجتماعات الجامعة بمختلف مؤسساتها وأجهزتها، وتداعيات ذلك الحضور على العلاقات الثنائية بين سوريا والدول العربية.

الملف الإنساني

في الشق الأول، وبالعودة إلى مضامين بياني جدة وعمان وقرار وزراء الخارجية العرب، فإنه يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

–خلو البيانين والقرار المذكور من أي إشارة مباشرة إلى إمكانية تقديم دعم اقتصادي عربي لدمشق، وبما يساعدها على مواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمرّ بها. وقد يكون عدم ذكر ذلك تعمّداً مقصوداً تحاشياً للدخول في خلافات مبكرة مع الولايات المتحدة الأميركية، والعقوبات المشدّدة التي تفرضها على سوريا، والتي لم تخفّ حدتها رغم كارثتي فيروس كوفيد 19 وزلزال شباط/فبراير الماضي. وربما أيضاً هذا الدعم قد يكون حاضراً في مرحلة لاحقة مع تقدّم عملية ما تمّ الاتفاق عليه مع الحكومة السورية.

–التركيز على البعد الإنساني في معالجة تبعات الأزمة السورية، وهو ما يعني أن ما قد يقدّم من مساعدات اقتصادية عربية سوف يدرج في إطار المساعدات الإنسانية الإغاثية غير المتعارضة مع العقوبات الأميركية والغربية. وما يؤكد ذلك حرص بيان عمان على التنسيق مع مؤسسات الأمم المتحدة وهيئاتها سواء في مشروعات التعافي المبكر التي ذكرت صراحة أو أثناء تأكيد ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق السورية.

–كان واضحاً أن معالجة ملف اللاجئين وضمان عودتهم الآمنة والطوعية إلى سوريا هو أولوية، ولذلك فإن بيان عمان طلب في إحدى توصياته الـ 15 من دمشق التنسيق مع هيئات الأمم المتحدة ذات العلاقة لتحديد "الاحتياجات اللازمة لتحسين الخدمات العامة المقدّمة في مناطق عودة اللاجئين للنظر في توفير مساهمات عربية ودولية فيها....". وهذا يؤكد ما جاء في البند السابق ذكره.

وعلى ذلك، فإنه يستدلّ أن الأولوية العربية اليوم تكمن في معالجة التبعات الإنسانية للأزمة السورية من خلال التعاون والتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها ذات العلاقة عبر ملفين: البعد الإغاثي وإيصال المساعدات للجميع، والثاني تأمين الظروف المناسبة لعودة اللاجئين والنازحين. أي أننا سنكون في حالة دعم مشابهة لتلك التي حدثت في أعقاب حدوث الزلزال الأخير.

ومع ذلك، فإنه يمكن القول: إن العبارات العامة المستخدمة لا تلغي في المقابل إمكانية تقديم ذلك الدعم بالنظر إلى أن الظروف الإنسانية الصعبة لا تعيشها شريحة أو فئة من السوريين، وإنما هي تبدو عامة، ولا سيما مع تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل متسارع منذ العام 2020. كما أن جميع التفاهمات غالباً ما تتضمن بنوداً غير معلنة أو غير محسومة، وظهورها

للعلن مرتبط بمدى قدرة الأطراف على عكس تلك التفاهمات بما يريح جميع الأطراف.

ليست إنقاذية

في الشقّ الثاني تبدو الأمور أكثر رحابة بالنقاش، فالمشاركة السورية في اجتماعات مجلس الجامعة العربية ومنظماتها وأجهزتها المختلفة تعطي دمشق الحق في الاستفادة من بعض البرامج والمشروعات العربية، كالحصول على المساعدات والمنح المالية والفنية والتقنية، إنما هذا قد لا يحدث في الوقت القريب لأسباب ترتبط أحياناً بالمشروعات والخطط الموضوعة من قبل مؤسسات الجامعة خلال فترة تعليق عضوية سوريا، وأحياناً أخرى قد ترتبط بالعوائق والصعوبات التي تضعها العقوبات الأميركية، ولا سيما لجهة التعاملات المصرفية والمالية وغيرها. مع ملاحظة أن هذه البرامج والمشروعات على أهميتها إلا أنها لن تكون "إنقاذية" في الحالة السورية هذا من جهة.

وأمّا من جهة أخرى، فإن عودة سوريا إلى الجامعة قد تشجّع بعض الدول على تطوير تعاونها الاقتصادي الثنائي مع دمشق، وهذا أيضاً دونه مصاعب عديدة أبرزها: العقوبات الأميركية وما يمكن أن يمارس على الدول العربية من ضغوط غربية للحيلولة دون توسيع دائرة الانفتاح العربي على دمشق، الوضع الاقتصادي العام السائد في سوريا وما يفرضه من أطر باتت محدودة اليوم. فمثلاً فيما يتعلق بالمبادلات التجارية فإن هناك خطة سورية لترشيد المستوردات، غايتها ضبط سعر الصرف وهي أشبه بعملية "شد الحزام".

كما أن الصادرات السورية لم تعد على تلك الحالة التي كانت عليها قبل الحرب، نتيجة لتراجع معدلات الإنتاج والدمار الذي لحق بالمنشآت الإنتاجية

والخدمية، وتالياً فإن آفق توسيع المبادلات التجارية سيكون محكوماً بعدة عوامل تمت الإشارة إلى بعضها سابقاً. وحتى لو تمكّنت بعض الاستثمارات من الإفلات من العقوبات الأميركية فإنها ستكون في مواجهة عدة مشاكل مرتبطة بتداعيات الحرب الطويلة: من صعوبة توفير حوامل الطاقة، إلى التأمين المتعثّر والمكلف لمستلزمات الإنتاج، محدودية أسواق التسويق، وضعف القوة الشرائية في الأسواق المحلية.

وكما هو متوقّع فإن الحاجة إلى استئناف تمويل الصناديق العربية والإسلامية لبعض المشروعات التنموية تتصدّر أولويات الدعم الاقتصادي المطلوب سورياً، إذ تكشف البيانات الرسمية السورية مثلاً أن القيمة الإجمالية التقريبية للمشاريع المموّلة من الصناديق التمويلية العربية والإقليمية (المشاريع المنفّذة، قيد التنفيذ، والمطروحة للتمويل)، والتي تمّ تعليق العمل بها منذ بداية الأزمة، بلغت نحو 5608.359 مليون دولار أميركي.

منها ما يلي: قيمة القروض الجديدة الموقّعة مع الصندوق السعودي للتنمية 900 مليون ريال سعودي، قيمة القروض الممنوحة لسوريا وغير المخصصة لمشاريع أو أنشطة لغاية بداية الأزمة 330 مليون يورو. والسؤال هنا: هل ستعاود الصناديق العربية (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق السعودي للتنمية، صندوق أبو ظبي للتنمية) منح الحكومة السورية قروضاً لتمويل تنفيذ بعض المشروعات التنموية؟

من غير المتوقّع أن تبادر قريباً الصناديق المذكورة إلى استئناف تنفيذ عقودها الموقّعة سابقاً مع سوريا، والخاصة بتمويل بعض المشروعات المعروضة والمتفق عليها، أو إلى الموافقة على طلبات تمويل جديدة، وذلك

ريثما يتبلور مستقبل العلاقة بين دمشق والعواصم العربية، فإن سارت كما هو مأمول وحقّقت اختراقات هامة، فإن ذلك سوف ينعكس إيجاباً على مواقف تلك الصناديق من التعاون مع دمشق لتبقى العقوبات هي الهاجس الوحيد المثار دوماً.

لكن قد يكون هناك مخرج من هذه الدوامة، إذ ربما يتم التعامل مع تمويل بعض المشروعات التنموية السورية على أنه يأتي في إطار دعم خطة الاستجابة الإنسانية لتحسين ظروف الخدمات والبنى التحتية في البلاد، لتكون قادرة على استقبال اللاجئين والنازحين الداخليين. أو ربما يتم الحصول على استثناء أميركي للغاية نفسها والسابق ذكرها.

الذهاب بعيداً

لا شكّ أن عودة سوريا إلى الجامعة العربية ستكون لها تبعات اقتصادية إيجابية ما، من قبيل استئناف الرحلات الجوية المتبادلة، رفع معدلات التبادل التجاري بنسبة معينة، التعاون الفني والعلمي، إمكانية العمل بنظام المقايضة التجارية، وغير ذلك. لكن ماهية هذه التبعات وحدودها ستبقى متأثرة أولاً بالموقف الأميركي ومدى إصراره على الاستمرار بتنفيذ عقوباته على سوريا وقبوله بدعم المشروع العربي لحل الأزمة السورية.

والتصريحات الأخيرة الصادرة عن مسؤولين أميركيين تعقيباً على قرار إعادة سوريا إلى الجامعة العربية خير دليل على موقف واشنطن المتشدّد، والذي عزّزه الرئيس جو بايدن الثلاثاء الماضي بتمديده العمل بقانون "قيصر" لعام آخر.

وثانياً بمدى قدرة العرب، مجتمعين أو فرادى، على الذهاب بعيداً في الانفتاح الاقتصادي على سوريا ومساعدتها على الخروج من أزمتيها السياسية والاقتصادية معاً.

https://www.almayadeen.net/articles/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9:-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A4%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7

3 – أبعاد اقتصادية مشروطة بكسر العقوبات الغربية.. خبراء يستشرفون أفق ما بعد عودة سورية إلى جامعة الدول العربية..

صحيفة تشرين والخبير السوري: 2023–05–11

حالة من الترقب التام تسيطر على الأوساط الاقتصادية بعدما اتفق العرب في موقفهم على إنهاء القطيعة والعودة بعد 12 عاماً على تعليق أنشطة دمشق في جامعة الدول العربية، على أمل أن يكون للموقف السياسي أثر اقتصادي بحكم أن الحرب والعقوبات الاقتصادية نالت من جميع الاتفاقيات الدولية ورمت بظلالها الثقيلة على البلد وشعبه، فتراجعت الحركة الاقتصادية والإنتاج، وأصبح من الصعوبة مواكبة كل ما هو حديث ومتطور في كل القطاعات والمجالات محلياً، لذلك فإن الإجماع العربي على عودة سورية فكّ عزلتها وترك أصداء واسعة في الشارع السوري الذي يترقب لحظة انفتاح إقليمي يتبعها آخر دولي بفارغ الصبر.

العكام: الهروب من هيمنة الدولار

المصلحة تحدد الموقف

عضو مجلس الشعب السوري محمد خير العكام يؤكد أنه من الناحية القانونية يمكن عودة العلاقات الاقتصادية لكن بشرط واحد وهو الهروب من هيمنة الدولار الأمريكي، لذلك يبقى السؤال: هل الدول العربية قادرة على التهرب ومنع الولايات المتحدة من الضغط على الدول العربية لمنع القيام بأي تبادل تجاري؟ مشيراً في تصريحه لـ"تشرين" إلى أن المصلحة هي التي تحدد موقف الدول العربية خلال الفترة القادمة ومن الممكن الاتفاق على أن يكون التبادل التجاري بعملة غير الدولار وبذلك يكون الأمر واضحاً وبعيداً عن الدولار بهدف تنفيذ الاتفاقيات من الناحية الاقتصادية والنقدية، مبيناً أن الانفتاح سيكون له انعكاس إيجابي على الوضع الاقتصادي السوري، فبعد أن تتطور العلاقات الثنائية بين الدول العربية وسورية، وعندما يتم تفعيل المعاهدات التجارية الموقعة ضمن إطار جامعة الدول العربية، كالسوق العربية المشتركة وغيرها واتفاقيات رسوم الجمارك، التي تم إيقافها خلال فترة القطيعة مع سورية على مدى السنوات الماضية كل ذلك يؤدي إلى تخفيض أسعار السلع وتوفرها في الأسواق السورية.

مرجانة: المكاشفة الاقتصادية ستكون المرحلة اللاحقة

مكاشفة اقتصادية قريباً

بدوره أكد رئيس لجنة العلاقات العربية والخارجية في مجلس الشعب بطرس مرجانة لـ"تشرين" أن المكاشفة الاقتصادية بين دمشق ودول الجامعة العربية ستكون المرحلة اللاحقة بعد قرار العودة.

وأضاف: إنّ التحضير سيجري لعقد لقاءات ثنائية وإطلاق حوار يطوي صفحة الماضي والبدء بمرحلة جديدة، ويجب أن نتعلم جميعاً من دروس الماضي ليكون مستقبلنا أكثر إشراقاً.

وتابع: من المتوقع إجراء محادثات واسعة مع الدول العربية والجامعة قريباً جداً، سواء بشكل ثنائي أو جماعي، ولا بدّ من أن يكون شفافاً ويرسم طريق المستقبل، فوجود سورية في الجامعة العربية أمر طبيعي وسيكون تحصيناً للقرار العربي سياسياً واقتصادياً.

حالة ترقب

أما رئيس لجنة القوانين المالية في مجلس الشعب عمار بكداش فأشار إلى أن الانفراج الاقتصادي له طابع سياسي، لذلك لا نريد زرع تفاؤل كاذب بالانفراج السريع للشعب السوري، لافتاً في تصريح لـ "تشرين" إلى أن جزءاً من الاتفاقيات الموقعة مع الدول العربية لم تتأثر بقرار العودة إلى جامعة الدول العربية بحكم أنها كانت مستمرة رغم العقوبات الاقتصادية ولم تتوقف خلال السنوات الماضية، مبيناً أن المستقبل الاقتصادي مع الدول العربية متوقف على مدى علاقة هذه الدول بالاتحاد الأوروبي والمراكز التابعة لأمريكا، ومن الممكن حل الموضوع الاقتصادي من خلال إبرام اتفاقيات جديدة ثنائية أو جماعية، لكن الأمر متوقف على تطور الأحداث في المستقبل، فالدول العربية تعيش الآن حالة من الترقّب، فهي ترغب بأن تأخذ عودة سورية أبعاداً ليس سياسية فقط، إنما أيضاً اقتصادية.

بكداش: الانفراج الاقتصادي له طابع سياسي

مجرد تنبؤات

في سياق متصل رأت وزيرة الاقتصاد السابقة لمياء عاصي أن موضوع انتعاش الاقتصاد السوري بعد عودة سورية إلى جامعة الدول العربية مجرد تنبؤات ولا يوجد شيء واضح، لذلك فإن الأمر يحتاج إلى دراسة وبحث للوصول إلى نتائج مضمونة، مشيرة في تصريح لـ"تشرين" إلى أنه في حالة عودة تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية وبالأخص تفعيل اتفاقية التجارة الحرة العربية سيكون لها أثر إيجابي على المشهد الاقتصادي السوري، وبالتالي ستتمكن سورية من تأمين الكثير من المواد والسلع، كما ستتمكن من تجاوز الحصار الاقتصادي المفروض عليها من الولايات المتحدة والدول الغربية بنسبة كبيرة، وسيكون بالإمكان استيراد ما تحتاجه البلاد عن طريق الدول العربية والمستثمرين العرب.

عاصي: تفعيل اتفاقية التجارة الحرة العربية سيكون له أثر إيجابي

لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة ترتبط الدول مع بعضها بشبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما ترتبط العلاقات الاقتصادية وتتشابك بالعلاقات السياسية، حيث لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة، لذلك تتوسع أو تتقلص العلاقات الاقتصادية بناء على تحول وتغير السياسات الخارجية للدول، حسب دكتور الاقتصاد حسن حزوري الذي أكد لـ"تشرين" أن الاتفاقيات الاقتصادية الدولية ظهرت ولاسيما اتفاقيات التجارة الحرة كصورة من صور التكامل في الاقتصاد العالمي وإحدى وسائل التعاون بين الدول، مبيناً تراجع أهمية اتفاقيات التجارة الحرة لأنها تستجيب للمتغيرات الإقليمية والعالمية الجديدة التي تهدف إلى زيادة درجة المنافسة بين الأسواق وتكريس مبادئ الاقتصادات المفتوحة، وأن لاتفاقيات التجارة الحرة العديد من الفوائد التي تهدف الدول من خلال التوقيع عليها إلى إزالة الحواجز والموانع أمام

التبادل التجاري بين أعضاء الاتفاقية على اعتبار أن تحرير التجارة سيحفز حالة من الرخاء الاقتصادي على الصعيدين الوطني والفردي للدول الأعضاء، ومن خلال دراسة بعض اتفاقيات التجارة الحرة اتضح أن حجم التجارة بين الدول التي وقعت على اتفاقيات تجارة حرة بينها تضاعف بمعدل كبير، كما تضاعف حجم الإنتاج، وأدى تخفيض أو إزالة التعرفة الجمركية التي كانت مفروضة من الدول إلى تدفق السلع والخدمات وفتح الأسواق أمام الصادرات ما ساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين موازين المدفوعات، ذلك أنّ التدفق التجاري سيؤدي إلى التركيز على جودة السعر والخدمة، ولابدّ أن يعود ذلك بالفائدة على المستهلكين وذلك بوجود مجال أوسع للاختيار وأسعار أقل من خلال المنافسة المتزايدة.

حزوري: التدفق التجاري سيؤدي إلى التركيز على جودة السعر والخدمة الانفتاح الجديد..

بدوره توقع الخبير الاقتصادي علي الأحمد تضاعف الاستثمارات والتبادل التجاري بين سورية والدول العربية، خاصة فيما يخص إعادة إعمار البلاد، لافتاً في تصريح لـ"تشرين" إلى أن العائدات ستكون كثيرة على اقتصاد البلد والمنطقة العربية بحكم أن سورية بلد يتميز بموقع جغرافي إضافة للموارد والمساحات الشاسعة والقدرة البشرية الضخمة، لذلك من المؤكد أن عودة العلاقات السياسية في البداية ومن ثم الاقتصادية تعود بالنفع على الجانبين السوري والعربي.

وأشار الأحمد إلى أن سورية بحاجة إلى الاستثمارات العربية والأموال لإعادة الإعمار بعد الحرب التي دمرت وخربت، لذلك يجب العمل على تفعيل

العلاقات الاقتصادية بهدف تدفق الأموال العربية بشرايين الاقتصاد السوري الذي بدوره يؤمّن الآلاف من فرص العمل للشعبين السوري والعربي.

الأحمد: من المتوقع إعادة تشغيل العديد من الشركات العربية التي كانت تعمل سابقاً في سورية

وأضاف الأحمد: من المتوقع أن تكون الدول المجاورة هي المستفيد الأكبر من هذه الخطوة، إضافة إلى أنه من المتوقع إعادة تشغيل العديد من الشركات العربية التي كانت تعمل سابقاً في سورية مثل الإمارات ومصر والسعودية وبذلك سنلاحظ عودة للعمالة العربية إلى سورية لتبدأ زمن الانفتاح من جديد.

ولا يزال أمام سورية أمام التطورات السريعة العديد من التحديات بعد استعادة مقعدها في الجامعة، وقالت وزارة الخارجية السورية في بيان: «المرحلة المقبلة تتطلب نهجاً عربياً يستند إلى الاحترام المتبادل»، مؤكدة أهمية الحوار والعمل المشترك لمواجهة التحديات التي تواجه الدول العربية.

http://syrianexpert.net/?p=70844

4 – مكاسب سوريا الاقتصادية من الانفتاح العربي: العقوبات وشبكة "الخوف" عقبة أولى

زياد غصن، 2نيسان 23:42

أخطر ما في العقوبات الأميركية على سوريا هو ما يمكن تسميته "شبكة الخوف" التي نسجت الإدارات الأميركية المتعاقبة خيوطها حيال التعامل والتعاون الاقتصادي مع سوريا.

مكاسب سوريا الاقتصادية من الانفتاح العربي: العقوبات وشبكة "الخوف" عقبة أولى

في جلسة نقاشية جرت في دمشق في الآونة الأخيرة، رأى باحثون روس أن عدم توفر الضمانات الاستثمارية الكافية والمخاوف من التعرض للعقوبات الغربية شكَّلا سببين رئيسيين لضعف المشروعات الاستثمارية الروسية الخاصة في سوريا ومحدوديتها، إلا أنَّهم في الوقت نفسه بدوا متفائلين بالمرحلة المقبلة لجهة حدوث تحسن ملحوظ في واقع العلاقات الاقتصادية بين روسيا وسوريا .

العاملان المذكوران لهما التأثير نفسه أيضاً في الوجود الاستثماري لباقي الدول في سوريا، وسيكونان كذلك حاضرين بقوة على طاولة النقاشات الثنائية بين دمشق وبعض العواصم العربية التي قررت إعادة علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع سوريا وفق مسارات معينة.

لكن إذا كانت معالجة العامل الأول من مسؤولية الحكومة السورية، وإذا كان ذلك من مصلحتها السياسية والاقتصادية، فإن العقبة الأساسية تكمن في كيفية الخروج من العامل الثاني المتمثل باستمرار مفاعيل العقوبات الغربية، وتالياً ضمان تحقيق انعكاس مباشر لتحسن العلاقات السياسية السورية العربية على الوضع الاقتصادي والمعيشي للسوريين.

احتمالات المقاربة الأميركية

أياً كان زخم العلاقات العربية الجديدة مع سوريا، فإنَّ الانفتاح الاقتصادي سيكون للأسف مرهوناً بالإجراءات الأميركية التي سوف تتخذ رداً على

خطوات التطبيع مع دمشق من جهة، وبدرجة "الخوف" التي تمكنت العقوبات الغربية من نشرها في السوق العالمية من جهة ثانية. لذلك، من المبكر جداً الحديث عن منافع اقتصادية مباشرة للانفتاح العربي الحاصل حالياً على سوريا، كتلك التي يتمناها السوريون اليوم.

ومع أنّنا تناولنا سابقاً بالتفصيل أثر العقوبات الغربية في الوضع الاقتصادي السوري، وفي علاقة دمشق بمحيطها الخارجي، فإنّنا هنا سوف نستعرض سريعاً، وقبل التعريف بما يمكن تسميته شبكة "الخوف"، سيناريوهات الموقف الأميركي من مسألة الانفتاح الاقتصادي العربي على سوريا، التي يمكن حصرها مبدئياً في 3 سيناريوهات هي:

–ترجمة الرفض المعلن للإدارة الأميركية حيال خطوات التطبيع مع دمشق بإجراءات اقتصادية تطال الشركات والمؤسسات العربية والأجنبية التي ينتهك تعاونها وعملها مع نظيراتها السورية عقوبات قانون "قيصر" الأميركي. وهناك تجارب سابقة في هذا السياق. غالباً، هذا ما سيكون الرد الأميركي. وبناءً عليه، فإن استفادة دمشق اقتصادياً من الانفتاح العربي ستكون محدودة، وستكون ضمن المجالات التي لم يقترب منها قانون "قيصر" بعد.

–حصول بعض الدول العربية، والخليجية منها تحديداً، على استثناءات أميركية لتعاون بعض شركاتها ومؤسساتها وعملها في سوريا، إلا أن هذه الاستثناءات، إن تمت، ستكون ضيقة ومحدودة في مجالات عملها وقيمة استثماراتها ودرجة تأثيرها في الوضع الاقتصادي السوري، فما عملت عليه واشنطن على مدار عدة سنوات لن تهدره بناء على رغبة دولة هنا أو هناك.

إن نتائج محاولات إحياء إعادة تشغيل خط الغاز العربي لإيصال الغاز المصري إلى لبنان وخط الربط الكهربائي العربي بغية إيصال الكهرباء الأردنية إلى لبنان لا تزال ماثلة أمام الجميع.

–السيناريو الثالث، وهو الأقل حظاً، يتمثل بأن الانفتاح العربي على دمشق جاء بعد موافقة أميركية غير معلنة، هدفها اختبار دمشق في المضي قدماً في إطار الجهود العربية الرامية إلى إيجاد حل سياسي لأزمة البلاد .

يدعم هذا السيناريو ما يجري تسريبه من معلومات عن وجود خطة عربية للتعامل مع الأزمة السورية. لهذا، ربما يكون هناك تساهل أميركي في تطبيق قانون "قيصر" حيال التعاون الاقتصادي العربي مع سوريا.

"شبكة الخوف"

أخطر ما في العقوبات الأميركية على سوريا هو ما يمكن تسميته "شبكة الخوف" التي نسجت الإدارات الأميركية المتعاقبة خيوطها حيال التعامل والتعاون الاقتصادي مع سوريا. وإلى جانب العقوبات المفروضة على قطاعات أساسية، كالطاقة والبناء وإعادة الإعمار والمصارف، والتعاون مع المؤسسات الحكومية السورية وما إلى ذلك، فإن الدبلوماسية الأميركية تمكنت من نشر ثقافة خوفٍ وحذرٍ من تداعيات أي تعاون اقتصادي مع السوريين، حتى إذا كان ذلك التعاون في قطاعات ليست مشمولة بالعقوبات الغربية والأميركية .

وبحسب ما تروي شركات ومؤسسات صحية وغذائية سورية، فإن العديد من الشركات الغربية إما كان يتهرب من توريد احتياجات الشركات السورية، وإما يشترط عليها أن يتم ذلك عبر وسيط ثالث مقره دولة ثالثة غير مشمولة

بالعقوبات الأميركية، كأن يكون العقد باسم شركة تجارية مؤسسة في تلك الدولة أو أن يجري التوريد إلى مرفأ في دولة مجاورة أو إقليمية .

هذا الواقع أكّده وفد أردني زار دمشق العام الماضي. وقد أعلن أحد أفراده في دردشة شخصية أنَّ الملحق التجاري في السفارة الأميركية في عمان زاره قبل أيام من توجهه إلى دمشق لتذكيره بالعقوبات الأميركية المفروضة على سوريا وضرورة عدم خرقها.

أكثر من ذلك، فإن قرار وزارة الخزانة الأميركية المتضمن تعليقاً لبعض العقوبات لمدة 180 يوماً، على خلفية الزلزال الذي ضرب تركيا وسوريا، تضمن بنداً يتيح للشركات والمؤسسات إمكانية الاستفسار عن مضمون القرار والجوانب التي شملها وتلك التي لم يشملها.

صحيح أنّ البند قد يبدو في ظاهره من باب خدمة الاستعلام والمساعدة، إلا أنه عملياً إجراء سوف يستلزم وقتاً طويلاً من شأنه عرقلة أو تأخير أي تعاون مع أي جانب سوري، فضلاً عن كونه يمثل رسالة غير مباشرة للسوق العالمي، مضمونها أن واشنطن لا تحبذ أي تعاون مع سوريا، فمن هي المؤسسة التي ستتفرغ لمخاطبة وزارة الخزانة الأميركية وانتظار ردها من أجل إتمام صفقة لسوق صغير مقارنة بالأسواق الأخرى؟

كل هذا يجعل من شبكة "الخوف" المنتشرة عالمياً، والتي وصلت أصداؤها إلى دول صديقة لدمشق، عقبة أخرى أمام أي انفتاح اقتصادي عربي فعلي على دمشق، فإذا كانت هناك شركات ومؤسسات عربية تمكنت من الانتصار على مخاوفها وقررت الاستثمار والعمل في السوق السورية ومعها، فهل تضمن أن يكون شركاؤها في الأسواق العالمية بالجرأة نفسها أو أن تتخلى عن مخاوفها لفترة ما؟

ليس ما سبق حديثاً محبطاً أو متشائماً، كما قد ينظر إليه، إنما هو محاولة لتوصيف الواقع الحالي وتحديد الصعوبات والعقبات التي سوف تواجه جهود الاستفادة الاقتصادية السورية من الانفتاح السياسي العربي وماهية الإجراءات والخطوات الواجب اتخاذها، فما الذي استفاده السوريون سابقاً من الانفتاح السياسي للأردن وسلطنة عمان والإمارات وعمان وغيرها؟

إن الآراء المذكورة في هذه المقالة لا تعبّر بالضرورة عن رأي الميادين وإنما تعبّر عن رأي صاحبها حصراً

https://www.almayadeen.net/articles/%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A8-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A:-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84

5 – تدعيم سياسات الانفتاح التجاري يُسهِّل النمو الاقتصادي من أجل الجميع

لضمان أن تستمر التجارة في تهيئة الوظائف وفرص العمل ووصول منافعها للفقراء، يجب على العالم أن يبذل المزيد من الجهد لدمج البلدان منخفضة الدخل في النظام التجاري العالمي.

إن التجارة عامل أساسي في السعي للقضاء على الفقر في العالم. وتحقق البلدان التي تفتح أبوابها أمام التجارة العالمية في العادة نمواً أسرع، وتكون قادرة على الابتكار، وتحسين الإنتاجية، وتوفير دخول أكبر ومزيد من الفرص لشعوبها. ويعود الانفتاح التجاري بالنفع أيضا على البلدان منخفضة الدخل بتوفير سلع وخدمات بأسعار معقولة للمستهلكين فيها. ومن خلال التجارة وسلاسل القيمة العالمية، يساعد الاندماج في الاقتصاد العالمي على تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر على المستويين المحلي والعالمي. وقد ساعد عمل مجموعة البنك الدولي في بلدان منها البوسنة والهرسك ومقدونيا وإندونيسيا على تيسير التجارة عبْر الحدود، وجعْل الخدمات اللوجستية أكثر موثوقية، وتبسيط الإجراءات اللازمة للتخليص الجمركي. وتساعد هذه المشروعات وغيرها على خلق نظام تجاري عالمي أكثر انفتاحاً، وموثوقية، ويسهل التنبؤ به من أجل الجميع.

التحدي

على الرغم من أن العولمة والتجارة تتيحان فرصاً جديدة، فإن ذلك لا يخلو من مصاعب وتحديات. وقد تجد البلدان النامية صعوبة في المنافسة على الصعيد العالمي لأسباب كثيرة.

عدم كفاءة أو كفاية أنظمة النقل أو الخدمات اللوجستية أو الجمارك؛

ضعف الربط الشبكي في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية، أو الأسواق المالية، أو تكنولوجيا المعلومات؛

بيئات تنظيمية مُعقَّدة تُثبِّط الاستثمارات الجديدة؛

سلوكيات ضارة بالمنافسة من جانب كبار أطراف السوق الفاعلة أو التكتلات تخنق الابتكار أو الإنتاجية أو نمو السوق.

ولتزايد تعقيد التجارة آثار خطيرة على فقراء العالم الذين يجدون أنفسهم في أغلب الأحيان في معزل على نحو مجحف عن الأسواق العالمية أو الإقليمية –أو حتى المحلية. فالفقر يتركَّز غالباً في مناطق جغرافية ضعيفة الارتباط بالمراكز الاقتصادية النشطة. والشركات والمجتمعات المحلية في هذه المناطق تضيع عليها فرص اكتساب قوى عاملة ماهرة قادرة على المنافسة، ولا تندمج في سلاسل الإنتاج العالمية، وأقل قدرة على تنويع منتجاتها ومهاراتها.

ولزيادة التجارة أيضا عواقب وتبعات تتصل بتوزيع المنافع. فإجمالا، قد تحقِّق الاقتصادات استفادة هائلة من ازدياد حركة التجارة، إذ تشتد المنافسة، ويتاح الكثير من الوظائف الجيدة في قطاعات التصدير، لكن أجور العمال في الصناعات المتنافسة مع الواردات قد تتضرَّر أو قد يخسر بعض العمال وظائفهم.

النَهْج

تساند مجموعة البنك الدولي قيام نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والوضوح والاعتماد على القواعد، بهدف مساعدة البلدان على المشاركة في هذا النظام والاستفادة منه.

ومن الإستراتيجيات الرئيسية في هذه الأجندة ما يلي:

تسهيل التجارة والخدمات اللوجستية وإدارة الحدود: مساعدة البلدان على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية من خلال إصلاحات واستثمارات مُوجَّهة؛

الاتفاقيات التجارية: تقديم المشورة إلى البلدان بشأن تفاصيلها الفنية، ومساندة تنفيذ التعهدات والالتزامات التي تتضمَّنها هذه الاتفاقيات؛

التأكيد على ضرورة وضع التجارة والتنافسية في صميم استراتيجيات التنمية الوطنية؛

المعونة من أجل التجارة: بين المؤسسات متعددة الأطراف، تعد مجموعة البنك الدولي أكبر مُقدِّم "للمعونة من أجل التجارة"، وهي مبادرة متعددة الأطراف لمساعدة البلدان النامية لاسيما منخفضة الدخل منها على حفز النمو عن طريق الاندماج في الاقتصاد العالمي.

الأسواق وسياسات المنافسة: تشجيع النمو والرخاء المشترك عن طريق فتح الأسواق وإصلاحها.

في عام 2017، زاد حجم التبادل التجاري 4.3% وهو أسرع معدل نمو في 6 أعوام. وتُعزَى زيادة مستويات التبادل التجاري إلى عوامل منها بلدان نما إجمالي ناتجها المحلي، وشركات تتاجر في السلع عبر الحدود، ومواطنون أصبح بمقدورهم الوصول إلى السلع والخدمات بأسعار أقل. ولمواصلة تعزيز التجارة العالمية، يعمل البنك الدولي مع الحكومات لمعالجة العقبات في طريق التجارة من خلال تصميم وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعظيم التنافسية وزيادة الترابط وتسهيل التجارة. وتمشياً مع هدفي إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، تساعد مجموعة البنك الدولي البلدان المتعاملة معها على تحسين قدرتها على الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة وزيادة مشاركتها في الاقتصاد العالمي.

النتائج

تحتل أعمال الدعم وتقديم المشورة في التجارة مكانا بارزا في 11 مشروعاً إقراضياً للبنك الدولي في 57 بلداً: 219 عملا استشاريا للبنك في 64 بلداً، و56 مشروعاً استشاريا لمؤسسة التمويل الدولية في 35 بلداً، بعضها من

خلال برنامج دعم تسهيل التجارة وبرنامج التسهيل الشامل للتجارة التابعين للبنك الدولي.

وقد ساعدت عمل مجموعة البنك الدولي في مجال التجارة على الأصعدة العالمية والإقليمية والقُطرية على تعزيز القدرة على المنافسة في التجارة، بما في ذلك الوضوح وإمكانية التنبؤ في العمليات التجارية، وتخفيض مجموعة متنوعة من التكاليف التجارية، وفتح وإيجاد أسواق، وإعطاء أولوية للتكامل التجاري الشامل. ومن النتائج البارزة لعمليات البنك الدولي للإنشاء والتعمير ما يلي:

البوسنة والهرسك: ساندت عملية للبنك إصلاحات هدفها تسهيل التجارة عبر الحدود. وساعد المشروع على تبسيط الإجراءات الحكومية لإصدار تراخيص التصدير والاستيراد، وتيسير الحصول على الرخص، وتخفيض تكاليف الموافقات. وبحلول موعد الإقفال، كان المشروع قد ساعد مؤسسات الأعمال على تحقيق وفْر يُقدَّر بمبلغ 1.26 مليون دولار من تكاليف الامتثال للقواعد، وهو تخفيض نسبته نحو 4%. وساعد انخفاض التكاليف الإدارية المرتبطة بالتجارة على تقوية بيئة الأعمال وتقليص تكاليف الأعمال في البلاد. ومن خلال تخفيف الحواجز التجارية أمام مؤسسات الأعمال، عزز هذا المشروع قدرة البوسنة والهرسك التنافسية في التجارة وسهَّل اندماجها الاقتصادي في سوق الاتحاد الأوروبي المجاورة.

مقدونيا: ساندت مجموعة البنك الدولي جهود الحكومة لتحسين كفاءة الخدمات اللوجستية للتجارة (مشروعين يتبعان نهجاً برامجياً). واشتملت العملية على تدابير لزيادة كفاءة عمليات الفحص والمعاينة من أجل تعزيز التجارة العابرة للحدود، ودعم صناعة النقل لتكون جاهزة لعمليات التصدير وذلك

بالتشجيع على تطوير أسطول النقل امتثالاً لمعايير الاتحاد الأوروبي الخاصة بالانبعاثات. واشتملت نتائج العملية على انخفاض نسبته 70% في عمليات الفحص المادية على الحدود، مع تقليص الوقت المستغرق في عبور البضائع للصادرات والواردات على السواء. فضلا عن ذلك، بلغ معدل تقيُّد المركبات الجديدة بمعايير منطقة اليورو 100%.

إندونيسيا: لدعم تسهيل التجارة، قدمت مجموعة البنك الدولي قرضا لأغراض سياسات التنمية، مع تمويل لمشروع استثماري. وساند قرض سياسات التنمية أعمال تنفيذ الإجراءات والجمارك وصياغة إجراءات تخفيف وتبسيط الحواجز غير الجمركية. واشتملت النتائج على اختصار عدد الأيام اللازمة للتصدير والاستيراد: بين عامي 2009 و2012 انخفض الوقت اللازم للتصدير من 21 يوما إلى 17 يوما والوقت اللازم للاستيراد من 27 إلى 23 يوما. وساعدت عملية تمويل مشروع استثماري على تمويل استثمارات ومساعدة فنية للمديرية العامة للجمارك ورسوم الإنتاج لتقوية خدمة العملاء عن طريق تحسين إجراءات الجمارك وتسهيل التجارة.

مساهمة مجموعة البنك الدولي

يعمل البنك الدولي مع الحكومات لمعالجة التحديات المتصلة بالتجارة، وبنهاية عام 2017 بلغ إجمالي ارتباطاته التمويلية أكثر من 22.5 مليار دولار (12.6 مليار دولار للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، و9.9 مليار دولار للمؤسسة الدولية للتنمية) صعودا من 3.3 مليار دولار فحسب في 2004.

أُطلِق الصندوق الاستئماني لبرنامج التسهيل الشامل للتجارة في 22 أبريل/نيسان 2017. وهذا البرنامج هو صندوق استئماني ثلاثي يقوده البنك الدولي للإنشاء والتعمير ويهدف إلى مساندة أنشطة العمل التحليلي والمعرفي

في مسائل التجارة العالمية والإقليمية في البلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية. وخلال السنوات الست القادمة، سيساند برنامج التسهيل الشامل أربعة مجالات رئيسية من أعمال مجموعة البنك الدولي المتصلة بالتجارة، ولاسيما:

القدرة على المنافسة والتنويع في التجارة؛

تسهيل التجارة والخدمات اللوجستية للنقل؛

مساندة الوصول إلى الأسواق والتعاون التجاري الدولي؛

إدارة الصدمات والتشجيع على تعزيز الاحتواء (مثل الروابط بين التجارة والفقر، وبين التجارة والمساواة بين الجنسين).

حصل برنامج التسهيل الشامل على مساهمات من وزارة التنمية الدولية البريطانية، ووزارة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وهولندا والنرويج. وتقدَّر حالياً المحفظة الإجمالية للبرنامج على مدى ستة أعوام بمبلغ 41 مليون دولار.

أُطلِق برنامج دعم تسهيل التجارة الذي يشتمل على دعم من خلال صندوق استئماني ثلاثي تقوده مؤسسة التمويل الدولية في يونيو/حزيران 2014 بدعم من مساهمات تسعة شركاء تنمية – أستراليا، وكندا، والاتحاد الأوروبي، والنرويج، وهولندا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بلغت إجمالا 35 مليون دولار. يُقدِّم برنامج دعم تسهيل التجارة المساندة لأنشطة التنفيذ للبلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو المؤسسة الدولية للتنمية التي تطلب المساعدة في جعل ممارساتها التجارية متسقة مع اتفاقية تسهيل التجارة المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية والتي دخلت حيز النفاذ في فبراير/شباط 2017.

الشركاء

تعمل مجموعة البنك الدولي مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، منهم على سبيل المثال لا الحصر البلدان المانحة والبلدان المتعاملة معها، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات متعددة الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. ومن بين الشركاء جهات رائدة في مجال التجارة تتصدر الدعوة من أجل نظام تجاري عالمي يتسم بالانفتاح ويستند إلى القواعد.

ويبدي القطاع الخاص اهتماماً متزايدا بضمان أن تحظى حرية التجارة بالحماية وأن تساعد على دعم فرص الأعمال، ومن ذلك دخول السوق والنمو لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة ومنشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وكذلك المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

وتساهم الجهات المانحة في الصناديق الاستئمانية لمجموعة البنك الدولي التي تساند التجارة ومناخ الاستثمار. ومن هؤلاء المانحين وزارة التنمية الدولية البريطانية، والوكالة الفرنسية للتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الآسيوي للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ومؤسسة غيتس، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وصندوق النقد الدولي، ووزارة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وهيئة المعونة الأسترالية، والمفوضية الأوروبية، والحكومة الكندية، ووزارة الخارجية النرويجية، وهيئة المعونة البريطانية، ووزارة الخارجية النرويجية.

وحصل الصندوق الاستئماني لبرنامج التسهيل الشامل على مساهمات من وزارة التنمية الدولية البريطانية، ووزارة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وهولندا والنرويج.

وحصل برنامج دعم تسهيل التجارة الذي يشتمل على دعم من خلال صندوق استئماني ثلاثي تقوده مؤسسة التمويل الدولية على دعم من خلال مساهمات تسعة شركاء تنمية – أستراليا، وكندا، والاتحاد الأوروبي، والنرويج، وهولندا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بلغت إجمالا 35 مليون دولار.

المُضيّ قُدُماً

تلجأ البلدان على نحو متزايد إلى مجموعة البنك الدولي طلباً للمشورة في التجارة، وعلى نطاق أوسع في إصلاح مناخ الاستثمار لضمان الحفاظ على قدرتها على المنافسة. وتتاح لمجموعة البنك الدولي فرصة للمشاركة في هذا الجهد بتقديم الشواهد الفنية التي تساعد البلدان النامية على اتخاذ قرارات سليمة على صعيد السياسات بشأن التجارة والمسائل المتصلة بمناخ الاستثمار ستكون عنصرا رئيسيا في تحقيق النمو والحد من الفقر في المستقبل. وفي فبراير/شباط 2017، دخل اتفاق تسهيل التجارة المنبثق عن منظمة التجارة العالمية حيز النفاذ، ليتصدَّر الجهود العالمية من أجل خفض تكاليف التجارة، ومساعدة البلدان على تحسين ارتباطها بالاقتصاد العالمي. ويتيح هذا الإنجاز البارز فرصة لمجموعة البنك الدولي لتقدم المزيد من المساعدة للبلدان في تصميم إستراتيجيات إصلاح عملية وتنفيذها من أجل متابعة السعي للحد من الفقر وتقاسم ثمار الرخاء.

https://www.albankaldawli.org/ar/results/2018/04/03/stronger-open-trade-policies-enables-economic-growth-for-all

6 – تفاؤل سوريّ بخطوات الانفتاح العربي: التعاون الاقتصاديّ حقيقي!

زياد غصن ، 27آذار 2022 23:20

بالنظر إلى الحجم المحدود حالياً للاقتصاد السوري، فإنَّ أي مبلغ يمكن أن ينعكس إيجاباً على سعر الصرف، والذي شهد مع الإعلان عن زيارة الرئيس الأسد للإمارات تحسناً قدره 120–130 ليرة في السوق الموازية.

الانفتاح السياسيّ العربيّ على دمشق، كان مدخله اقتصادياً غالباً

حسمت زيارة الرئيس بشار الأسد إلى دولة الإمارات العربية المتحدة كثيراً من الجدل الذي أثير خلال الأشهر القليلة الماضية، والمتعلّق بجدية الانفتاح العربي السياسي على دمشق، ولا سيما أنَّ الحديث عن استعادة سوريا مقعدها في جامعة الدول العربية لم يُترجم فعلياً بقرار رسمي من الجامعة التي بقي معظم أعضائها يؤيدون سراً أو علانية العودة السورية، فيما لا تزال قطر متمسكة بموقفها الرافض لذلك، على الأقل إعلامياً.

وبانتظار الحدث الثاني، الذي يتوقع أيضاً أن يكون محوره دولة خليجية أخرى، فإن أكثر ما يشغل اهتمام الشارع السوري يتركز على "الارتدادات" الاقتصادية المحتملة لمثل هذا الانفتاح السياسي العربي على الوضع

الاقتصادي المحلي، والذي وصل تدهوره إلى مستويات مقلقة، إذ يعاني المواطن السوري صعوبة بالغة في تأمين أبسط احتياجاته الأساسية، في حين لا تزال الحكومة السورية تواجه مشاكل عديدة، كالتراجع الكبير في وارداتها من القطع الأجنبي وانخفاض الإيرادات المحلية، مقابل ارتفاع تكاليف الاستيراد بسبب العقوبات الغربية، والتأثيرات الأخيرة التي طالت الأسواق العالمية على خلفية الأزمة في أوكرانيا.

انفتاح حقيقي وجدّي

يمكن القول إنَّ الانفتاح السياسيّ العربيّ على دمشق، والذي ترجم خلال الفترة الماضية باتصالات هاتفية وزيارات رسمية متبادلة بين دمشق وبعض العواصم العربية، كان مدخله اقتصادياً غالباً، فالتبادل التجاري بين سوريا ومحيطها العربي لم ينقطع طيلة سنوات الحرب، وإن كان قد تراجع عن السابق لأسباب مرتبطة بالتطورات الميدانية والاقتصادية في الساحة السورية من جهة، والضغوط الأميركية التي مورست على بعض الدول العربية منذ بداية العام 2019، بهدف تشديد الحصار الاقتصادي على دمشق، من جهة أخرى .

هذا الاستنتاج كان أكثر وضوحاً مع توجه القيادة الأردنية إلى إعادة تطبيع علاقاتها السياسية مع دمشق، عبر إحياء العمل بمشروعي خط الغاز العربي والربط الكهربائي العربي، وذلك بغية نقل الغاز المصري والكهرباء الأردنية إلى لبنان عبر الأراضي السورية .

لكن محدودية خطوات التعاون الاقتصادي المعلن – ومثاله التقارب السوري الإماراتي الذي لم يثمر اقتصادياً منذ زيارة وزير الخارجية عبد الله بن زايد إلى دمشق سوى مشروع استثماري واحد في مجال الطاقة الكهروضوئية،

وكذلك بطء تنفيذ مشروعات أخرى، كنقل الغاز المصري والكهرباء الأردنية إلى لبنان – ولّد قناعة كبيرة مفادها أنَّ "سقف" الانفتاح الاقتصادي العربي على سوريا لن يتعدى الخطوات التي تمت في الفترة الماضية، ولا سيما أن الموقف الأميركي من دمشق لم يتغير.

في دمشق، ثمة تأكيد سياسي على أن الانفتاح الاقتصادي العربي على سوريا جدّي وحقيقيّ، وتحديداً من قبل الإمارات، وهناك تفاؤل بإمكانية أن تشهد الفترة القادمة تعاوناً استثمارياً ركيزته القطاع الخاص في كلا البلدين .

وتالياً، إنّ الخطوة التالية – بحسب دمشق – تكمن في قدرة القطاع الخاص السوري على تقديم فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية لنظيره الإماراتي، والعمل على تأسيس شراكات استثمارية معه تسهم في سدّ احتياجات البلاد الأساسية من السلع والخدمات، وتوفير فرص عمل لآلاف الشباب السوري.

وتستشهد دمشق على اهتمام الشركات الإماراتية بالسوق السورية بالمشروع الَّذي جرى التوقيع عليه مؤخراً بين شركة إماراتية ووزارة الكهرباء السورية لإقامة محطة كهروضوئية، إذ لم يستلزم كثيراً من الوقت في ضوء دراسة الجدوى التي قدمها الجانب السوري.

ويبدو أنَّ مؤشرات ذلك الانفتاح يمكن أن تشمل أيضاً بعض المشروعات الاستثمارية الإماراتية الموجودة في سوريا، والتي توقفت أو جُمد العمل فيها بسبب ظروف الحرب الطويلة، إذ إنَّ المعلومات الأولية تتحدث عن إمكانية استئناف العمل في بعضها، ولا سيّما تلك التي لا يمكن لنشاطها أن يتأثر بالسياسات الاقتصادية المتبعة في البلاد حالياً، من قبيل ترشيد المستوردات،

بحيث يقتصر الاستيراد في الوقت الراهن على المواد الأولية والخام اللازمة للصناعة المحلية والسلع الغذائية الأساسية.

يُذكر أنَّ كبرى الشركات الخليجية لا تزال تحتفظ منذ سنوات ما قبل الحرب باستثمارات كثيرة موزعة على عدة مجالات، من بينها العقارات والسياحة والخدمات المالية وغيرها.

ورغم مطالبة بعض الفئات الشعبية بمصادرة تلك الاستثمارات على خلفية الاتهامات، والتي وجّهت إلى بعض الحكومات بدعم المسلّحين، فإنّ الحكومة السورية حافظت على تلك الاستثمارات والعقود الموقّعة سابقاً مع مستثمرين خليجين معروفين.

محاور أساسية للتعاون!

إلى جانب محاولة إنعاش الاقتصاد السوري عبر محاولة استقطاب استثمارات عربية جديدة وضخّها في قطاعات إنتاجية وخدمية، تذهب معظم التوقعات إلى أنَّ حضور الملف الاقتصادي في الاتصالات السياسية السورية – العربية يتركز على 3 نقاط رئيسية هي:

–دعم سعر صرف الليرة، والذي يشهد ضغوطاً داخلية وخارجية شديدة لأسباب مختلفة. هذا الأمر، بحسب المحللين، يمكن أن يتم من خلال المساعدة على ضبط سيولة الليرة السورية المطروحة في بعض الأسواق الخارجية، وإمكانية تقديم مساعدة مالية بالقطع الأجنبي، إما على هيئة وديعة توضع لدى مصرف سوريا المركزي، كما حصل مع لبنان قبل عدة سنوات، وإما على شكل تسهيلات ائتمانية، كما فعلت إيران في فترة سابقة .

وبالنظر إلى الحجم المحدود حالياً للاقتصاد السوري، فإنَّ أي مبلغ يمكن أن ينعكس إيجاباً على سعر الصرف، والذي شهد مع الإعلان عن زيارة الرئيس الأسد للإمارات تحسناً قدره 120–130 ليرة في السوق الموازية.

–زيادة معدلات التبادل التجارية بين الجانبين، بحيث يتاح لدمشق تأمين احتياجاتها من السلع والمواد الأساسية، وتالياً تجنّب التكاليف المرتفعة التي تسبّبها العقوبات الأميركية والغربية، وتصدير الفائض من إنتاجها الزراعي والصناعي إلى الأسواق العربية .

وبحسب البيانات الإحصائيّة الرسمية، إنَّ قيمة المستوردات السورية من الدول العربية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2021 بلغت أكثر من 460 مليون يورو، في حين أنَّ إجمالي قيمة هذه المستوردات في العام 2010 كان يتجاوز 2.5 مليار دولار .

وقد تصدّرت مصر قائمة الدول العربية التي استوردت منها سوريا بقيمة مستوردات بلغت في الفترة المذكورة من العام الماضي حوالى 145.3 مليون يورو، ثم العراق ثانياً بقيمة مستوردات سورية بلغت حوالى 71.2 مليون يورو، فالإمارات العربية المتحدة ثالثاً، بقيمة مستوردات بلغت 61 مليون يورو.

أما الصادرات السورية المتجهة إلى الدول العربية، فقد بلغت قيمتها حوالى 367.8 مليون يورو خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2021، وذلك مقابل 4.9 مليارات دولار في العام 2010، وهو ما يظهر حجم الضرر الذي لحق بالاقتصاد السوري في العقد الثاني من القرن الحالي، جراء تراجع صادراته العربية بأكثر من 4 مليارات دولار.

وقد شكّل العراق الوجهة الرئيسية للصادرات السورية في العام الماضي، إذ استقبل خلال الفترة المذكورة ما قيمته 98.8 مليون يورو، ثم السعودية ثانياً بحوالى 86.9 مليون يورو، ثم لبنان ثالثاً بحوالى 70.3 مليون يورو.

–الحصول على دعم فنيّ والاستفادة من الإمكانيات والتجارب المؤسساتية العربية، بغية تطوير الأداء المؤسساتي لجهات الدولة وشركاتها، وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار في البلاد، والتي تشكّل اليوم بوضعها الراهن عقبة أساسية أمام أي محاولة لاستقطاب استثمارات محلية أو خارجية .

مثلاً، في الزيارة الأولى له إلى دبي للمشاركة في افتتاح الجناح السوري في إطار معرض إكسبو، كان من بين مجالات التعاون التي طرحها وزير الاقتصاد السوري على نظيره الإماراتي إمكانية الاستفادة من تجربة أبو ظبي في مجال تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تنظر إليها الحكومة السوريّة كأولوية في جهود محاول إنعاش الاقتصاد الوطني، فضلاً عن ملفات أخرى.

دولة ثانية على الطريق!

لا تقتصر الاتصالات السوريّة في جانبها الاقتصادي اليوم على دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ إنَّ المعلومات الخاصة تؤكّد وجود اتصالات مع دولة خليجية ثانية، ترجّح التوقعات أن تكون الكويت، بالنظر إلى أن العلاقة التي تربط دمشق مع سلطنة عمان تبدو مستقرة، والعلاقة مع البحرين لم تعد جديدة، في حين ليس هناك أيّ مؤشرات علنية على مباحثات اقتصادية مع كل من السعودية وقطر، رغم أنَّ الدولتين لا تزالان تستقبلان كمية معينة من الصادرات السورية .

وللإشارة هنا، إنّ البيانات الرسمية السورية تشير إلى أن المستوردات السورية من الكويت بلغت خلال العام 2020 حوالي 5.4 ملايين يورو، والصادرات السورية إليها كانت بحدود 22.7 مليون يورو.

وعلى أمل أن تسهم عودة الدفء إلى العلاقة السورية العربية في تحقيق انفراجات ما على صعيد الأوضاع الاقتصادية الداخلية، لا يجد السوريون خياراً سوى الانتظار والتمسك بأيّ بارقة أمل!

إن الآراء المذكورة في هذه المقالة لا تعبّر بالضرورة عن رأي الميادين وإنما تعبّر عن رأي صاحبها حصراً

https://www.almayadeen.net/articles/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%A4%D9%84-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A:-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D9%8A

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

* * *